مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

# TAX POLICY IN THE ISLAMIC ECONOMY IN NORMAL CIRCUMSTANCES

**A . Dr . Mohsen Abdul Farhan Al–Jumaili**/ **The Iraqi University / College of Islamic Sciences / muhsin123@gmail.com /07901475336**

## Abstract:

**After dealing with the issue of public revenues and expenditures in the positive economy, we are talking about the role of public revenues and expenditures in the Islamic economy in normal circumstances, which includes the definition of the house of money, its origin, its functions and the relationship between the budget and the house of money in Islam with the definition of the general budget in the positive and Islamic economy, as well as the role of revenues And public expenditures in Islamic economics, and through this comparison between revenues and expenditures in positive economics and Islamic economics, we reach the essential point, which is the advantage of Islamic economics that does not appear to us except by comparing it with other systems.**

**The general budget was also defined in Islamic economics, its origins, its components, and other objectives of the general budget, such as the administrative objective and the planning objective, then from which the needy interests are fulfilled, and then the improvement.**



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

**And all of this is to gain knowledge of the general purpose of Islamic legislation, which is to achieve the interests of the people in both the immediate and the future, by bringing them benefit and warding off corruption on their behalf.**

**Keywords**:(**Islamic economy, tax, policy ,circumstances, interests**)



**Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21**

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

# السياسة الضريبية في الاقتصاد الإسلامي
# في الظروف الاعتيادية

أ . د . محسن عبد فرحان الجميلي/ الجامعة العراقية /كلية العلوم الإسلامية
٠٧٩٠١٤٧٥٣٣٦ /dr.muhsin123@gmail.com

**الملخص:**

بعد تناول موضوع الايرادات والنفقات العامة في الاقتصاد الوضعي ،نتكلم اليوم عن دور الايرادات والنفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي في الظروف الاعتيادية والتي تتضمن التعريف ببيت المال ونشأته ووظائفه والعلاقة بين الموازنة وبيت المال في الإسلام مع التعريف بالموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، وكذلك دور الإيرادات والنفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي، ومن خلال هذه المقارنة بين الايرادات والنفقات في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نصل إلى النقطة الجوهرية وهي ميزة الاقتصاد الإسلامي التي لا تظهر لنا إلا من خلال مقارنته مع غيره من الأنظمة كذلك تم التعريف بالموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي ونشأتها وعناصرها والاهداف الأخرى للموازنة العامة، مثل الهدف الاداري والهدف التخطيطي ثم التي تتحقق منها المصالح الحاجية، ثم التحسينية، وكل ذلك هو للوصول الى معرفة المقصد العام من التشريع الإسلامي الذي هو تحقيق مصالح العباد في العاجل والأجل معاً وذلك عن طريق جلب النفع لهم ودفع الفساد عنهم.

**الكلمات المفتاحية:** (السياسة الضريبية، الاقتصاد الإسلامي، الظروف، المصلحة)



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

# السياسة الضريبية في الاقتصاد الإسلامي في الظروف الاعتيادية

أ . د . محسن عبد فرحان الجميلي
الجامعة العراقية / كلية العلوم الاسلامية

## المقدمة

الحمد لله الذي سخر لنا ما في الأرض جميعاً وأسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد الرحمة المهداة لجميع الخلق، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين ، وبعد فانه من دواعي الفخر والاعتزاز ان تكون في خدمة هذه الشريعة الغراء ويقدم لها خدمة متواضعة لتبيان وجه من وجوهها الناصعة النقية ، وفي هذا فضل من الله عظيم لأنه كما ورد في الحديث الشريف ( من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ) [1]

وإن اختياري لموضوع ( السياسة الضريبية في الاقتصاد الإسلامي في الظروف الاعتيادية ) لأتكشف جانب من جوانب الشريعة ، وإن الفقه لم يكن في يوم من الأيام منعزلاً عن الحياة الإسلامية اكد على حفظ الحقوق وتقدم الخدمات للناس ومن ذلك السياسة الضريبية ، ولقد اقتضيت طبيعة البحث ان اقسمه الى مقدمة ومبحث وخاتمة خصصت المبحث إلى مطالب، المطلب الاول: للتعريف بيت المال ونشأته ووظائفه والعلاقة بين الموازنة وبين المال في الإسلام . مع التعريف بالموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي .

والمطلب الثاني : الإيرادات الدورية للدولة من الخراج والجزية والعشور . والمطلب الثالث: التعريف بالموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي. هو مستل من أطروحة الدكتوراه للطالب ( طارق خضير عباس ) والتي أشرفت عليها في كلية

[1] مسند الامام احمد : ٣ / ٩٤


Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

العلوم الإسلامية / الجامعة العراقية لعام ٢٠٢٠ – ١٤٤١ هـ والموسومة بـ ( الحدود الكمية للسياسة الضريبية في الاقتصاد الإسلامي ) . دراسة مقارنة .

وأرجو أن أكون قد وفقت في إعطاء البحث حقه وأسهمت في إبراز جانب مهم حيوي في الفقه الإسلامي وقدمت خدمة للعلم والدين ومن الله التوفيق .



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

**السياسة الضريبية في الاقتصاد الإسلامي في الظروف الاعتيادية**

بعد أن تم التطرق إلى موضوع الإيرادات والنفقات العامة في الاقتصاد الوضعي وكذلك تناول بعض النماذج التطبيقية للسياسة الضريبية في بعض الدول، وتم بيان أهم مصادر الإيرادات وأوجه النفقات العامة في الاقتصاد الوضعي وكان ذلك في الفصل الثاني، أما في هذا الفصل فسنتناول التعريف ببيت المال ونشأته ووظائفه والعلاقة بين الموازنة وبيت المال في الإسلام مع التعريف بالموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، وكذلك دور الإيرادات والنفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي، ومن خلال هذه المقارنة بين الايرادات والنفقات في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، نصل إلى النقطة الجوهرية وهي ميزة الاقتصاد الإسلامي التي لا تظهر لنا إلا من خلال مقارنته مع غيره من الأنظمة الوضعية...إلخ.

وهنا أود أن أنبه على مسألة وهي أننا نفترض أن نتحدث عن اقتصاد إسلامي وحكومة إسلامية، تحرص جاهدةً على إقامة شرع الله وتطبيقه، والعمل على توفير أقصى حد ممكن من تلبية حاجات ومتطلبات رعاياها، وهنا نتحدث تحديدا عن الإيرادات الاعتيادية لدول الإسلامية؛ لأن هناك الإيرادات الطارئة، ونقصد بها أن تفرض إيرادات غير الإيرادات المعتادة في الظروف العادية وسوف يتم التطرق والوقوف عليها فيما بعد في الصفحات اللاحقة.


Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

## المبحث الأول: التعريف بيت المال ونشأته ووظائفه والعلاقة بين الموازنة وبيت المال في الإسلام، مع التعريف بالموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: التعريف ببيت المال ونشأته والعلاقة بين الموازنة وبيت المال في الإسلام.

**أولا – بيت المال:** هو الجهة التي تتولى إدارة شؤون الدولة المالية من حيث الجباية والتخصيص والتنمية والحفظ، ويمكن تعريفه بأنه (مؤسسة مالية خاصة يشرف على إدارتها كثير من الموظفين والمسؤولين الذين يديرون شؤونها وينظمون أعمالها ويتولون أوجه صرف الأموال المنفقة منها ويثبت كل ذلك في سجلات منظمة)[١].

وكذلك ذهب الإمام الماوردي –رحمه الله– إلى تعريف بيت المال بأنه (موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأموال ومن يقوم بها من العمال)[٢].

وأيضاً تم تعريف بيت المال بأنه (المؤسسة المسؤولة عن كل ما يرد من الأموال وما يخرج منها في أوجه النفقات المختلفة ) [٣] .

وكانت توزع الاموال على المستحقين [٤] لما توفي أبو بكر جمع عمر الأمناء وفتح بيت المال فلم يجدوا فيه شيئا غير دينار سقط من غرارة[٥]، كان أبو بكر –رضي الله عنه– قد وضع النواة الأولى في تأسيس بيت المال ومن غير تدوين أو إحصاء وعندما جاء عمر رضي الله عنه– دون وأحصى لكثرة الأموال التي كانت تأتي على الدولة التي اضطرته إلى ذلك.

---

١ بيت المال، خولة شاكر الدجيلي ، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ( ١٩٧٦ م ) ، ( ص ١٥٦)

[٢] الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الماوردي أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، (هـ –١٩٧٨) (ص ٩ ١٩).

[٣] الخراج وصناعة الكتابة، لقدامة بن جعفر . دار الرشيد للنشر، (١٩٨١ ) (ص٣٦) .

[٤] ينظر تاريخ الأمم والملوك للطبري أبو جعفر مُحَمَّد بن حرير ، دار الفكر بيروت ( ١٣٩٩ هـ ٩٧٩ م) (ج٤ / ص ٥٠).

[٥] ينظر الكامل في التاريخ، لابن الأثير علي أبو الكرم مُحَمَّد بن عبد الواحد الشيباني ( ت ٦٣٠ هـ ) دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٦ ( ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م ) ( ج ٢ / ص ١٦٢ ) .



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

ومن هنا نجد أن عمر استعمل على بيت المال ذات الرجل الذي استعمله أبو بكر الصديق –رضي الله عنه– وهو معيقب بن أبي فاطمة.[١]

وهذا دليل على أن عمر رضي الله عنه– قد طور ما بدأه أبو بكر الصديق رضي الله عنه– فكانت سياسته في ذلك هو امتداد لسياسة صاحبه، أما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم– فلم تستعمل هذه التسمية )بيت المال( في عهده، لكن بعض الوظائف كانت موجودة وقائمة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم– تأتيه الأموال من الفيء والغنائم والصدقات وغير ذلك فيضعها في المسجد إلى حين إخراجها، وكان له كتاب يكتبون ما يجتمع عنده، وكان الكيل والوزن وغير ذلك من الوظائف التي يحتاجها آنذاك لكن ليس لها تلك الهيكلية الإدارية المنظمة التي استجدت في عهد عمر –رضي الله عنه– [٢].

ويبدو أن بيت المال في عهد عمر رضي الله عنه– قد انتقل إلى المسجد لأن الأموال عندما تدفقت وجيء بها إلى عمر أمر بوضعها في المسجد وأمر نفرا بالمبيت فيه لحراستها [٣]، وحين أمر سعد بن أبي وقاص باختطاط الكوفة سنة ١٧هـ كان أول ما بني المسجد، ثم بنى حيال المسجد دارا جعل فيها بيت المال [٤]

ومن خلال العرض السابق لنشأة بيت المال يتبين أن بيت المال هو تعبير استخدم في صدر الإسلام للدلالة على المكان الذي تحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإسلامية إلى حين صرفها على مستحقيها وكذلك الإشراف على إيرادات الدولة ونفقاتها وعلى مواردها العامة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم فإن مفهوم بيت المال في العصر الحديث هو بمثابة وزارة المالية في وقتنا الحاضر.

---

**[١] ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) الطبعة الاولى ( ١٣٢٨هـ) (بهامش الإصابة لابن حجر العسقلاني ، ( ج ٣/ ص ٤٧٦ – ٤٧٧) .**

**[٢] ينظر: مسند الإمام أحمد ٤٥٩/١ ، التراتيب الإدارية ( ١ / ٤١١ ، ٣٩٨ ) الموسوعة الفقهية ٢٤٣/٨، وزارة الأوقاف الإسلامية . الكويت الطبعة الأولى ( ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م).**

**[٣] ينظر: تاريخ الطبري (ج٤ / ص ١٣٥) .**

**[٤] ينظر: تاريخ الطبري (ج٤/ ص ٤٥ ).**



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

- مما سبق نعلم أن الأسباب التي أدت إلى إنشاء بيت المال في الدولة الإسلامية هي :

١- إنشاء جيش للمسلمين ثابت لم يكن قبل ذلك وإنما كان الناس يدعون إلى الجهاد حتى إذا انتهى القتال عاد الناس إلى أعمالهم ولهم نصيب من الغنائم التي حصلوا عليها، فكان لا بد من إحصاء أسماء الجند وتقدي أعطياتهم فأصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد ديوان ( بيت المال ) [١]

٢- وكذلك كان للدول الإسلامية موظفون من الولاة والقضاء والجباة يقومون بأعمال ثابتة ويأخذون عليها أجورا ورواتب، فأصبحت الحاجة ماسة إلى صرف رواتب لهم وتخصيص العطايا لهم.

٣- وأيضا أصبح للدول الإسلامية موارد ثابتة كالخراج المترتب على الأراضي التي تم فتحها وهو إيراد ثابت لبيت المال وعلى هذا فكانت الحاجة ماسة لإيجاد مكان لحفظ الأموال ليصرف منه في المصالح العامة على مدار العام.

٤- دخلت تحت سلطان المسلمين دول وممالك كبيرة وهذا من شأنه يتطلب قيام الدولة بخدمات وأعمال تستلزم إنفاقا على تلك المتطلبات.

ولهذه الأسباب مجتمعة أصبحت الحاجة ماسة لتأسيس ديوان بيت المال ل لقيام بهذه المتطلبات وكذلك لحفظ الأموال وإحصاء المستحقين وتوزيع الأموال عليهم، وهذا ما أشار إليه كل من الإمام الماوردي وابن خلدون.[٢]

**ثالثاً: أهم وظائف بيت المال**

تقدير الإيرادات العامة وبيان من تجب عليهم الأموال وجبايتها منمصادرها الشرعية والعمل على إحصائها والعناية بها وحفظها، وفي ذلك يقول الإمام الماوردي (كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكه منهم فهو من حقوق بيت المال، فإذا قبض صار بالقبض مضافا:

---

[1] **ينظر : غياث الأمم في التياث ، الإمام الجويني ، ( ص ٢٤١ ).**

[2] **ينظر : الأحكام السلطانية ،للماوردي ، ( ص ١٩٩ ) وايضاً ، المقدمة لابن خلدون ( ٢٤٣ ).**



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

١- إلى حقوق بيت المال سواء أدخل إلى حرزه أم لم يدخل، لأن بيت المال عبارة عن الجهة لا عن المكان) [١].

٢- تقدير المصروفات والنفقات وهذه من خصائص ( بيت المال) وبيان مستحقيها ثم صرفها في مصارفها الشرعية بما يحقق المصلحة العامة للأمة.

وفي ذلك يقول الإمام الماوردي: (فإذا صرف المال في جهته صار مضاف إلى الخراج من بيت المال سواء خرج من حرزه أو لم يخرج؛ لأن ما صار إلى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم فحكم بيت المال جار عليه في دخله إليه وخروجه ) [٢].

٣- وأيضا من وظائف بيت المال هو ادخار وحفظ المال الزائد عن حاجة المسلمين، فإذا فضلت حقوق بيت المال عن مصرفها فقد أشار بعض الفقهاء أن الفائض منها يدخر للنوائب والحوادث والطوارئ والحروب وهذا ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة –رحمه الله [٣]،

أما الإمام الشافعي فذهب إلى أنه يصرف في المصالح العامة للمسلمين ولا يدخر، لأن النوائب تعين فرضها عليهم إذا حدثت.[٤]

- أما متولي ديوان بيت المال فإنه يقوم بالاختصاصات الآتية [٥]:

---

[1] الأحكام السلطانية ، الماوردي ، ( ص ٢١٣ ).

[2] المصدر السابق ، للماوردي ، ( ص ٢١٣ ) .

[3] ينظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الكاساني ، علاء الدين ابو بكر بن مسعود ( ت ٥٨٧ هـ ) دار الكتب العلمية ، لبنان ، ( ج ٢ / ص ٦٨ / ٦٩ ) .

[٤] ينظر : غياث الأمم في الثياث الظلم ، الجويني ، امام الحرمين ابو المعالي عبد الملك عبد الله بن عبدالله الجويني ( ٤١٩ – ٤٨٧ هـ ) تحقيق عبد العظيم الديب مكتبة إمام الحرمين ط ٢ ، ( ١٤٠١ هـ ) ( ص ٢٤٧ ) تحقيق عبد العظيم الديب مكتبة امام الحرمين ط ٢ ، ( ١٤٠١ ) ، ( ص ٢٤٧ ) الأحكام السلطانية ، للماوردي ( ٢١٥ ) .

[٥] ينظر : الأحكام السلطانية ، للماوردي ، ( ص ٢١٥ ) وما بعدها .



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

١- مراقبة السجلات المالية للدولة والإشراف عليها وحفظها من غير زيادة تظلم بها الرعية أو نقص لحق بيت المال ويثبت فيها ما قد يكون غير مدون بعد أن يتحراه بدقة وعدل.

٢- يتأكد من أن عمال الدولة يقومون بتحصيل الإيرادات والعمل على توريدها إلى بيت المال دون نقص أو تأخير وإنهم يقومون بتأدية هذه الحقوق إلى أصحابها وفقا للقواعد المعمول بها ويقوم كاتب الديوان بمحاسبة العاملين على الإيرادات والمصروفات فلا يخرج من الأموال إلا ما علم حصته وهو يلزمهم برفع الحساب إليه.

٣- وكذلك العمل على التحقق من الشكاوى الخاصة بالنواحي المالية والتي يقدمها المواطنون تظلما من العاملين لتحصيلهم إيرادات أكثر مما تفرضه القوانين والأحكام الشرعية أو لعدم قيامهم بإعطاء الحقوق إلى أصحابها كاملة في المواعيد المحددة.

٤- العمل على إرسال مفتشين للتفتيش على عمال الجباية والاتفاق ومعاقبتهم ومحاسبتهم كذلك في حالة إخلالهم بواجباتهم.[١]

٥- منع عمال الجباية من قبول الهدايا، لأن قبولها يعد رشوة والسماح بما يدعو إلى التهاون مع أرباب الأموال ويضع العمال موضع الشبهات .[٢]

بإعداد الموازنة في الدولة المعاصرة، ومن هنا يتبين لنا وبشكل واضح عمق العلاقة بين بيت المال والموازنة في الدول الإسلامية [٣].

---

[١] ينظر: عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الاسلامي ، د . حسين راتب بوسف ريان ، الطبعة الاولى (١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ ) دار النفائس ، الاردن ، ( ص ٢٤ ) .

[٢] ينظر : مراقبة الموازنة العامة للدولة في ضوء الاسلام ، الساهي ، شوقي عبدة ، طبعة إحسان القاهرة ، ط ( ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م ) ( ص ١١٩ – ١٢٠ ).

[٣] ينظر: عجز الموازن وعلاجه في الفقه الإسلامي، د. حسين راتب يوسف ريان (٨٦).



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

**أما الفرق بين الموازنة وبيت المال**

إن بيت المال ارتبط بالمكان وعلى هذا فهو خلافة للموازنة، وكذلك لا يوجد شيء في الكتاب والسنة يحدد آلية عمل بيت المال إنما تطور المال من حيث الموارد والانفاق بتطور الدولة في الإسلام، ومن ثم لا يوجد شكل محدد أو كيفية محددة لبيت المال.

وكذلك فإن الموازنة العامة هدفها تحقيق أهداف معينة تدخل تحت إطار الوظيفة العامة للدول الإسلامية ومنها تخطيط الإيرادات والنفقات من أجل الرقابة والمتابعة، بينما (بيت المال) بهتم بالإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية المتأتية ومن ثم فإن بيت المال أشبه ما يكون بوزارة المالية في أيامنا [١].

لا شك في أن وظيفة وأهمية بيت المال قد لعبت دورا مهما في حياة الدول الإسلامية وخير مثال على ذلك المصروفات التي كان يقوم بها، لا سيما التي نص عليها الشرع الإسلامي وعلى هذا الأساس يمكن الاستفادة من فقه بيت المال في بناء اقتصاد إسلامي قوي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وبعد أن بينا العلاقة بين الموازنة وبين بيت المال في الإسلام يتم الآن تعريف الموازنة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، وعن طريق التعريف يمكن استخلاص عناصر الموازنة العامة وبعدها نستطيع الوقوف على مكونات الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وهي مهمة الصفحات اللاحقة.

[١] ينظر: عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، د. حسين راتب يوسف ريان، (ص 86–87).



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

المطلب الثاني: التعريف بالموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي

**أولا – نشأة الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي :**

إن لفظ الموازنة العامة استخدم أول مرة في الاقتصاد الوضعي في إنجلترا بمعنى الحقيبة الجلدية التي كان وزير الخزانة العامة يحملها معه عند حضوره المجلس العموم البريطاني، وكانت هذه الحقيبة التي يحملها وزير الخزانة تحتوي بيانات واقتراحات الوزير المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة، ومع مرور الأيام تطور هذا الاستخدام للفظ فأصبح يدل على بيانات واقتراحات الوزير المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة، وهذا هو المفهوم الحديث للموازنة العامة في الوقت الحاضر [١].

فالموازنة العامة لم تعرف في صورتها الحديثة مرة واحدة وإنما مرت بأكثر من مرحلة وتطورت تدريجيا وعبر مراحل متتالية إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حديثا، ويرجع تاريخ نشأة الموازنة العامة إلى بداية نجاح المجالس الشعبية في تقدير حقها[٢]، والذي قيل أنها عرفت في عام ( ١٩٨٨ م) أو ( ١٧٨٩ ) ( ٣ ).[٣]

فلقد بدأ الاهتمام بجانب الإيرادات العامة، وبخاصة الضرائب التي كان الملوك والأمراء يفرضونها على شعوبهم عنوة ودون موافقة أو استشارة الشعب لينفقونها على مصالحهم الخاصة، ثم بعد ذلك انتقل الأمر إلى الاهتمام بجانب النفقات العامة الذي اقتصر في البداية على حق ممثلي الشعب في رفض أو انقاص النفقات العامة التيتقترحها الحكومة، واستمر هذا الحق يزداد تدريجيا إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن في الموازنة الحديثة [٤].

---

[١] ينظر: علم المالية العامة، د. محمد فرهود، معهد الإدارة العامة، الرياض، (ص ٤٩٧ )

[٢] ينظر: المالية العامة والتشريعات الضريبية، د. سالم محمد الشوابكة (ص ٢٣٧ ).

[٣] ينظر: المالية العامة، د. حسن عواضة (ص ٣٠ ).

[٤] ( ينظر: المالية العامة )دراسة مقارنة( د. حسين عواضة، دار الطليعة، بيروت، ) ،( 1967 ) ( ص ٢٨ – ٣١ ) .



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

كذلك أخذت المجالس حق رقابة الانفاق العام، لذلك أصبح من حق البرلمان أن يدخل في هذه المجالات وأن يقول كلمته في النفقات والإيرادات العامة التي تضمنها ميزانية الدولة[١].

كما أن الموازنة كفكرة ومحتوى قد عرفت منذ نشوء الدولة التي كانت تحتاج إلى الإيرادات الكافية لتقوم من خلالها بأداء وظائفها المطلوبة، ومما ينبغي التنبيه عليه هو أن لفظ الموازنة العامة كاصطلاح هو الذي عرف حديثا، وعلى هذا الأساس فإن عدم معرفة اللفظ لا يدل على عدم وجود المحتوى أو الفكرة قبله [٢].

**ثانيا: الموازنة في اللغة:**

تعني المقابلة بين شيئين، والتعادل بينهما، فيقال: وازنت بين الشيئين موازنة، و وزانا، وهذا يوازن هذا إذا كان على زنته أو كان محاذيه [٣].

ويقال: ( وزن المعطي، واتزن الأخذ وفلان وزين الرأي، أي رزينةُ ) [٤].

( ووازنه موازنة أي عادله وقابله محاذاة وساواه في الوزن ) . [٥]

وتوازن الشيئان: ( إذا تساويا في الوزن ) . [٦]

---

[١] ينظر: المالية العامة والتشريعات الضريبية، د. سالم مُحَمَّد الشوابكة (ص ٢٣٧ ).

[٢] ينظر: المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي، (ص ٣٢ )

[٣] ينظر: لسان العرب لابن منظور، المحقق عبد الا له علي الكبير، ومحمود حسب ال له وهاشم مُحَمَّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (ج 6 / ص 4828)

متخب من صحاح الجواهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الغرابي، (ت: ٣٩٣ هـ) (ج ١ /ص ٥٧١١ ) باب وزن.[٤]

[٥] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، إبراهيم مصطفي، أحمد الزيات، حامد عيد القادر، مُحَمَّد النجار، دار الدعوة، (ج ٢ /ص ١٠٢٩ ) باب الواو.

[٦] المعجم الوسيط، المصدر السابق (ج ٢ /ص ١٠٢٩ ).



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

- **أما الموازنة في الاصطلاح**

أ- فقد عرف بعض الباحثين الموازنة العامة بأنها: ( تقدير مفصل للإيرادات والنفقات العامة لمدة زمنية مقبلة غالبا ما تكون سنة، وتعمل على تحقيق الأهداف العامة التي تتبناها الدولة ) [١].

ب- وأيضا تم تعريفها بأنها (هي توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مستقبلية غالبا ما تكون سنة) [٢].

ج- وكذلك في تعريفها عند بعض الباحثين بأنها: (هي خطة . للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة السنة مالية مقبلة بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة [٣].

**ثالثا، عناصر الموازنة العامة:**

إذن من خلال العرض السابق للتعريفات المتعلقة بالموازنة العامة يتبين لنا، بأنها تتعدد وتتفاوت من حيث الشمول والتكامل، فمنها من يقدم مفهوما غير مفصل وينظر إلى الموازنة بنظرة إجمالية ومنها من ينظر إليها بنظرة مفصلة كتحديد زمنها وإطارها القانوني. . .، وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص عناصر الموازنة العامة من خلال التعريفات السابقة :

---

[١] **المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي، (ص ٣٣ ).**

[٢] **المالية العامة والنظام المالي الإسلامية الاقتصاد العام، بيت مال المسلمين، د. سمير الشاعر، (ص ١٨٠ ) .**

[٣] **المالية العامة والتشريعات الضريبية، د. سالم مُحَمَّد الشوابكة، )ص ٢٣٨( وكذلك ينظر بهذا الصدد. المالية العامة والقانون المالي والضريبي د. عادل العلي، (ص ٣٢٢ ). وكذلك علم المالية العامة، د. مُحَمَّد فرهود، ( 498 ).**



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

**١ – التقدير:**

تحتوي الموازنة العامة على الإيرادات العامة التي تقدر الدولة أن تحصلها وعلى النفقات العامة التي تتوقع أن تقوم بها[١].

وعلى هذا الأساس فإن الموازنة العامة تقوم على عنصر التقدير، إذ يقصد بالتقدير تحديد المبالغ التي ينتظر الحصول عليها من المصادر المتنوعة الإيرادات العامة، وتقدير أرقام إنفاقها خلال فترة زمنية في الغالب تكون سنة [٢].

لا بد أن يكون هذا التقدير أو التوقع للإيرادات والنفقات العامة مبنية على أسس علمية وموضوعية بقدر المستطاع، وذلك لأن نجاح الموازنة العامة يتوقف على مدى دقة الأسس والأساليب المستخدمة في التقدير الذي يجب أن لا يكون بمعزل عن الظروف التي يمر بها المجتمع مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ لأنها تؤثر وت تأثر بالظروف التي يمر بها أو يواجه ها المجتمع [٣].

إن تقدير الإيرادات العامة مربوطة بقوانين من السهل توقع الحصيلة، فضلا عن أن كل مرفق عام في الدولة من السهل عليه أن يتوقع النفقات التي يحتاجها في السنة المالية المقبلة [٤].

فالموارد تأتي من مصادر متعددة وأوعيتها مختلفة ومن ثم قد لا يستطيع أحد الإحاطة بكل المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الواقعة عليها فتلعب الاحتمالية دورا كبيرا في تقديرها وكذلك الحال أيضا ينطبق

---

[١] ينظر: المدخل إلى المالية الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي (ص ٣ ).

[٢] ينظر: المالية العامة والتشريعات الضريبية، د. سالم محمد الشوابكة، (ص ٢٣٨ ).

[٣] ينظر: المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي، (ص ٣ ٣).

[٤] ( ينظر: المالية العامة والتشريعات الضريبية، د. سالم محمد الشوابكة )ص ٢٣٨(، وينظر أيضا في هذا الصدد: اقتصاديات المالية العامة، دراسة نظرية تطبيقية رؤية إسلامية، (ص ٥٠٨ ).



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

على النفقات حيث لا يستطيع واضعو الموازنة التنبؤ بمقدار المبالغ التي يجب اعتمادها لسد الحاجة أو التكاليف المختلفة من الدولة[١].

ما دامت الموازنة إجازة مسبقة، أي أنها موضوعة للمستقبل، لذا لا يمكن الجزم فيها بمقدار النفقات والإيرادات، وإنما هي تخمين وتقدير على وجه التقريب، على ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي أعدت خلالها، ويجب على الحكومة أن تتوخي الدقة قدر الإمكان عند تقدير أرقامها، ومع ذلك من الصعب بمكان أن تتطابق أرقام الموازنة التقديرية مع أرقام الحساب الختامي الذي يعبر عن الأرقام الفعلية أي المصروفة والمجباة فعلا بعد الانتهاء من تنفيذ الموازنة[٢].

ويختلف تقدير النفقات والإيرادات تبعا لنوعية كل منها، فمنها ما يسهل توقعه كرواتب الموظفين، ومنها ما يصعب توقعه كالإيرادات النفطية التي تتوقف معرفته على معرفة كمية النفط المتوقع استخراجه خلال السنة وسعر برميل النفط خلال أيام تلك السنة المالية وعلى كل حال أصبحت الموازنة تقدر على أساس التوازن، ولكن غالبا ما يكون هذا التوازن ظاهريا، ويظهر الوضع الحقيقي للعجز في قانون حسابها الختامي [٣].

ومع ذلك فإن تطور علم المالية حديثا وتطور علم الإحصاء وعلم المحاسبة واستخدام الحاسوب في العمل الإداري قد أدى إلى أن المؤشرات التقديرية أصبحت ذات دقة عالية بسبب التطور الحاصل فإن الأرقام وإن كانت تقديرية أو تخمينية شأنها في ذلك شأن أي خطة، إلا أن استخدام حسابات الجدوى الاقتصادية والكلفة الاقتصادية وقياس ( التكلفة – المنفعة ) وغيرها من الوسائل الفنية قد جعل من تلك الأرقام أكثر دقة [٤].

---

[١] ينظر : المالية العامة والقانون المالي والضريبي، د. عادل العلي ( ص ٣٢٣) .

[٢] ينظر: الموازنة العامة، محمد خير العكام، (ص ١٣– ١٤ )، بحث منشور على شبكة الإنترنت: http://ARAB-ENCY.COM.

[٣] ينظر: الموازنة العامة، محمد خير العكام، (ص ١٣– 14).

[٤] ينظر: المالية العامة والقانون المالي والضريبي، د. عادل العلي، (ص ٣٢٣ ).



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

**٢- السنوية:**

ويقصد بهذا المبدأ إنفاق وإيرادات الدولة لمدة عام واحد، وإن يتم بصفة دورية، وتعتبر هذه الفترة من الناحية العملية أقصر فترة تتلاءم مع خصائص الموازنة، ولعل أهم مبررات سنوية الموازنة ما يلي:

١- وذلك لأجل ضمان الرقابة الدورية والفعالة من جانب السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية.

٢- وأيضا فإن فترة السنة الواحدة هي فترة طبيعية تغطي المواسم الفصلية الأربعة.

٣- الكثير من مقومات الحياة الإنسانية والطبيعية يقاس بالسنة الواحدة.

**٤- ملاءمة فترة السنة لعملية إعداد الموازن** [١]

(إذن فالسنوية هي أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات العامة لمدة سنة واحدة لأنها فترة زمنية كافية ومناسبة لتقدير الإيرادات العامة، التي تسعى الدولة للحصول عليها، وخاصة الضرائب المباشرة المفروضة على الدخول السنوية؛ ولأنها أيضا تغطي الدورة الطبيعية لأغلب الإيرادات والدخول؛ ولأن إعداد الموازنة العامة يتطلب جهدا ووقتا ليس بالقصير، لذا لم تجعل الفترة أقل من سنة وكذلك إعدادها لفترة أطول من السنة سيجعل التقدير أصعب لطول الفترة بين إعدادها والعمل بها، وأحيانا قد تدعو الظروف الدول التي تمر بها إلى الخروج عن فترة السنة في إعداد الموازنة العامة مثل مواجهتها لأزمة اقتصادية أو طبيعية أو حروب تتطلب نفقات كبيرة لفترة أطول أو تقصر عن السنة وبحسب الظروف التي تحصل لهذه الدولة ) . [٢]

---

[١] ينظر: الموازنة العامة، فهمي محمود شكري، المؤسسة الجامعية ل لدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ( ١٩٩٠ ) (ص ٤٣-٤٥ ).

[٢] ينظر: الموازنة العامة للدولة، قطب إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ط٢ ( ١٩٧٧ م) (ص ٢٠-٢٢).



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

**– الأهداف العامة**

تسعى الدولة حديثا من خلال بنود الموازنة العامة إلى تحقيق أهدافها العامة على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى كافة الصعد، حيث تعد الموازنة العامة للدولة كمرآة تعكس الدور والنشاط الذي تمارسه الدولة [١].

وكذلك من المعلوم أن الموازنة العامة هي الأداة الرئيسية في يد الحكومة التحقيق أهدافها، إذ تتضمن الموازنة العامة برامج ومشاريع سوف تنفذها الحكومة خلال السنة المالية المقبلة، وبالتالي فإن تنفيذ هذه البرامج والمشاريع يؤدي إلى تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية [٢] .

ومن الأهداف العامة التي تسعى أو تطمح الدول إلى تحقيقها هو التوازن الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق النمو أو التنمية الاقتصادية[٣].

لقد أصبحت الموازنة العامة في العصر الحديث الأداة الرئيسية لقيام الدولة بوظائفها وتحقيقها لأهدافها وعلى جميع الصعد وفي جميع المجالات من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية [٤].

(١) ينظر: علم المالية العامة، مُحَمَّد فرهو، معهد الإدارة والاقتصاد، الرياض، (ص ٥٠١–٥٠٣).
(٢) ينظر: المالية العامة والتشريعات الضريبية، د. سالم مُحَمَّد الشوابكة، (ص ٢٣٩ ).
(٣) ينظر: علم المالية العامة، د. مُحَمَّد فرهود (ص ٥٠١– ٥٠٣ ).
(٤) ينظر: الموازنة العامة، مُحَمَّد خير العكام، (ص ١٤) . بحث منشور على شبكة الإنترنت، http:arab-ency.com


Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

المطلب الثالث: التعريف بالموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

**أولا : نشأة الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي**

لقد مرت الموازنة في الاقتصاد الإسلامي بعدة مراحل وتطورت حتى وصلت إلى ما هي عليه في العصر الحاضر، وهناك بعض الباحثين أعطي لمحة تاريخية عن تطور النظام المالي ونشوء مفهوم الموازنة.

وفي هذا الخصوص يشير بعض الباحثين إلى أن يوسف – عليه السلام من أوائل الذين وضعوا موازنة للاستفادة من سنوات الرخاء والوفرة على أساس التوازن بين إنتاج القمح واستهلاكه [١].

عرف الفكر الإسلامي الموازنة التخطيطية وقدر الاحتياجات اللازمة وذلك من خلال ما ورد في قصة يوسف – عليه السلام والتي ذكرها القرآن الكريم يقوله تعالى: ( سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ)[٢] ، فقد أرسى سيدنا يوسف عليه السلام لملك مصر موازنة تخطيطية توافرت لها الأصول العلمية والعملية فيها الإنتاج الزراعي (الإيرادات) والنفقات الاستهلاكية بهدف مواجهة المخاطر المحتملة من المجاعة المتوقعة فقال لهم أتزرعون سبع سنبلات خضر فما حصدتموه فاتركوه في سبيله، ليعطيهم أجمل صورة للتخطيط الاستراتيجي والذي من شأنه حفظ الإيرادات (المنهج الزراعي) بعيدا عن المؤثرات الخارجية وليتم استخدام ذلك في سنوات القحط من أجل تخطي فترة الكساد في ضوء الظروف المتاحة خطة استمرت خمسة عشر عاما نجدها في قوله تعالى: {قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ } [يوسف: ٤٧] كما أن تدوين الدواوين في عهد الخليفة

[١] ينظر: إدارة المالية العامة، علي العربي، عبد المعطي عساف، ( ص ١٢٩).

[٢] سورة يوسف، الآية ( ٤٣ ).



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

الراشد عمر بن الخطاب ﷺ- لضبط الصرف وتنظيمه يتضمن تقديرا للنفقات العامة، وظهر هذا واضح فيما يعرف في الاقتصاد الإسلامي بتقدير الارتفاع والذي يمثل الموازنة العامة [١].

حديثا حيث تم فيه المقابلة بين الإيرادات والنفقات العامة، قال النويري [٢]، شارحا ذلك، (ومما يلزمه في كل سنة تقدير الارتفاع بعينه إلا أنه لا يضيق فيه حاصلا ولا باقيا ولا يفصل الجوالي بالأسماء، بل يعقد الجملة في صدره على ما يستحق بتلك المعاملة من جهات الأصول والمضاف، ويخصم بالمرتب عليها عن كل سنة كاملة ويسوقه إلى خالص أو فائض ليظهر بذلك ميزان تلك الجهة) [٣].

ومن خلال الشرح الذي عبر عنه النويري يظهر لنا ميزة تقدير الارتفاع والذي يشمل جوهر تقدير الإيرادات والنفقات في تلك الحقبة أي في عصره وأيضا فالنويري يذكر هنا بعض مهام أمين بيت المال في عصره، حيث أنه بعد تقدير الارتفاع والذي هو عبارة عن مقابلة إجمالي الإيرادات العامة المقدرة للسنة القادمة بإجمالي النفقات العامة

---

(١) ينظر: الموازنة العامة للدولة في الفكر الإسلامي، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد الأول، يناير، ١٩٨٦ م، ( ص ٦٦ ).

(٢) النويري هو أحمد بن عبد الوهاب بن مُحَمَّد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (٩٧٧-٧٣٣هـ – ١٢٧٨- ١٣٣٣م ) نسبته إلى نويرة (من قرى بني سويف بمصر) ومولده ومنشأه بقوص، صاحب مصنف (نهاية الأرب في فنون الأدب) وهو كبير جدا وهو أشبه بدائرة معارف لما وصل إليه العلم عند العرب في عصره، توفي في القاهرة نقلا عن: الإعلام للزركلي...

(٣) نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد النويري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطابع كوستاتسوماس وشركاه، القاهرة ( ج ٢٩٧/٨ ) ت (٧٣٣ هـ – ١٣٣٣) عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين : مكتبة المثنى بيروت بدون تاريخ طبع ( ج ١ / 306 ).



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

الثابتة لمدة سنة ليتبين له هل يستحق فائض أو توازن للموازنة العامة السنة القادمة[١]، عمل تقديرا عجز فيه المرتب عن الارتفاع مائتي ألف دينار[٢].

وذكر أيضا في معرض حديثه أن الوزير الناصر للدين أبا الحسين عبد الرحمن البازوري وزير مصر في خلافة المستنصر بالله بن الظاهر[٣]، أمر أن يعمل قدر ارتفاع الدولة وما عليها من النفقات حتى يتم معرفة ما تحتاجه الدولة من النفقات، فعمل أرباب كل ديوان ارتفاعه وما عليه وسلم الجميع لمتولي ديوان المجلس، وهو زمام الدواوين فنظم عليه عما جامعا وأتاه به فوجد ارتفاع الدولة ألفي ألف دينار منها الشام ألف ألف دينار ونفقاته إزاء ارتفاعه والرتب وباقي الدولة ألف ألف دينار[٤].

وقد عرف النظام الإسلامي الكثير من الأنظمة المالية نظرا لاتساع نطاق الدولة الإسلامية الذي أوجب ضرورة التفكير في أحسن الأساليب لإدارة الموارد بالشكل الذي يضمن توجيهها بما يحقق الرفاه والخير للمجتمع الإسلامي وعلى مر العصور، وبالتالي ظهرت فكرة الدواوين المتخصصة في إدارة الشؤون المختلفة فكان هناك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ديوان الخراج، ديوان الرسائل، ديوان الإيرادات، ديوان الجيش، وعلى هذا الأساس يتولى كل ديوان متخصص وعلى هذا الأساس فإن أبواب التعامل مفتوحة مع الجميع بشرط وهو أن تكون وفق قواعد الشريعة الإسلامية وإذا كانت هذه المعاملات والموازنات تتناغم وتتفق مع روح الإسلام فلا حرج من أن يكون التعامل معها وخصوصا إنها تصب في صالح المجتمع الإسلامي ككل.

---

[١] ينظر: التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية، محمود لاشين، دار الكتاب اللبناني، بيروت ط ١ ، (ص ٢٨٠ )، وينظر أيضا: الموازنة العامة للدولة في الفكر الإسلامي، د. مُحَمَّد عبد الحليم (ص ٦٦).

[٢] ينظر: خطط المقريزي، تقي الدين المقريزي، مؤسسة دار التحرير، القاهرة، مطبقة بولاق، ١٢٧٠هـ (ج ١ /ص ١٨٣ ).

[٣] هو ثامن الأمراء الفاطميين مدة حكمه (427–487هـ): المنجد في اللغة والإعلام، (ص ٥١٩).

[٤] ينظر: خطط المقريزي، تقي الدين المقريزي، (ج ١ /ص 184 ).



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

**ثانيا التعريف بالموازنة في الاقتصاد الإسلامي:**

وبالتالي يمكن أن تعرف الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي بأنها (مجموع الإيرادات والنفقات العامة المقدرة للفترة الزمنية القادمة والتي غالبا ما تكون سنة في سبيل تحقيق الأهداف العامة المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية)[١].

**ثالثا– عناصر الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي**

ومن خلال ما مر معنا سابقا بخصوص الموازنة في الاقتصاد الإسلامي والتطرق لها وبعد تعريفها يمكن استخلاص عناصر الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي من خلال التعريف السابق.

**أولا التقدير:**

إن التقدير في الموازنة العامة، وتوقع ما ستكون عليه الإيرادات والنفقات العامة من أهم عناصر إعداد الموازنة العامة، فبقدر ما تكون عملية التقدير دقيقة وموضوعية تكون الموازنة العامة أداة مالية صالحة لأداء الهدف الذي أعدت من أجله[٢].

وهو يعد من قبيل تنظيم الدولة لشؤونها المالية وتخطيطها لها وهو أمر متروك للدول الإسلامية تتخذ له من الأساليب والطرق ما يناسب ظروف زمانها ومكانها على النحو الذي يحقق أكبر قدر من المصلحة للأمة الإسلامية، ولا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، بل هو مما يدخل تحت قوله ﷺ:( أنتم أعلم بأمر دنياكم ) [٣].

---

[١] **المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي، (ص ٣٧).**

[٢] **ينظر: المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي، (ص ٣٨ ).**

[٣] **ينظر: صحيح مسلم، مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره ﷺ، من معايش الدنيا على سبيل الرأي، رقم الحديث ( ٢٣٩٣ )، (ج ٤ /ص 1836).**



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

ولو نظرنا إلى الواقع المعاصر الذي نعيشه اليوم لتبين أن المصلحة تقتضي ذلك التخطيط والتنظيم، لنظر التعدد في وجوه الإنفاق العام واتساعه، مما يتطلب ويقتضي من الدولة أن تعد عدتها قبل وقوع الحاجة العامة فتقدر الإيرادات العامة التي يتوقع حصولها كما تقدر النفقات التي يلزم اتفاقها وتعمل تقديرا للإيرادات العامة للوقوف على مدى كفايتها النفقات المتوقعة.[١]

ولقد عرف الاقتصاد الإسلامي عملية تقدير الإيرادات والنفقات العامة والتي اعتبرت إحدى واجبات الوالي أو الحاكم، قال الماوردي: (تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقصير ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير) [٢] .

وقد مارس الخلفاء الراشدون تقدير موارد الدولة وتخمينها من قبل جبايتها، وكان الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ-، يبعث عماله إلى أقاليم الدولة الإسلامية لتقدير مساحة الأراضي عندما استعمل عمر- ﷺ- عثمان بن حنيف على الخراج وأمره بالمساحة ووضع ما تحمله الأرض من خراجها، فمسح السواد وجعل مقدار الخراج يختلف حسب نوعية المحصول وأيضا لمعرفة إعداد أهل الذمة ليقدر ما يجب عليهم من جزية فضا عن تقدير العشور على الأموال التجارية والزكاة في الأموال الزكوية [٣] .

وإلى جانب ما سبق ذكره فإنه يمكن أن يستأنس لمسألة التقدير من خلال وجوده في النظام الإسلامي بما كان يحدث من خرص بعض الإيرادات العامة، فقد صح عن الإمام البخاري رحمه الله- عن أبي حميد الساعدي قال:

---

**[١] ينظر الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم (43 ) (ص ٢٩ )**

**[٢] ينظر: الأحكام السلطانية، الماوردي، (ص ١٨).**

**[٣] ينظر: الأحكام السلطانية، للماوردي (ص ٢٠٠ ). وادي القرى واد بين الشام والمدينة فيه قرى كثيرة، ينظر في ذلك: ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت، دار صادر (ج ٤ ص ٣٣٨ ).**



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

)غزونا مع النبي -ﷺ-، غزوة تبوك، فلما جاء وادي القرى. إذا امرأة في حديقة لها، فقال النبي ﷺ-، لأصحابه: اخرصوا وخرص رسول الله -ﷺ، عشرة أوسق فقال لها: )احصي ما يخرج منها...) الحديث[١].

فالخرص هو التقدير بالظن". وقد ذكر الخطابي، -رحمه الله – أن الخرص قد عمل به في حياة الرسول -صلى الله عليه وسلم – ، حتى مات ثم عمل به وكذلك عمل به أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب (رضي الله له عنهما)، من بعده ولم ينقل عن أحد منهم ولا من التابعين تركه، إلا ما روي عن الشعبي [٢].

فهذا الخرص للزكاة لاسيما وأن الزكاة كانت تمثل في عهد الرسول ﷺ – ، أهم الإيرادات العامة للدولة الإسلامية في ذلك الوقت، فإن الخرص والتقدير قد وجد أيضا في غير الزكاة، فقد دفع النبي ﷺ- ، خيبر إلى اليهود مساقاة بالنصف، وكان يبعث عبد الله بن رواحة -رضي الله عنه- فيخرص عليهم [٣].

وأما بالنسبة لتقدير النفقات فقد اعتمد عمر -رضي الله عنه- عدة أسس الفرض النفقات مع مراعاة مقدار الحاجة فلقد كانت من الأسباب التي دعت الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، إلى اتخاذ الدواوين عندما زادت الإيرادات العامة في عهده، وأراد كتابة أسماء الناس والجند لمعرفة أعدادهم لفرض العطاء لهم ولأسرهم، بالإضافة إلى ذلك كله كان يقوم بتجارب عملية لتقدير النفقات

---

[١] ينظر: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، خرص التمر رقم الحديث ( ١٩٨١ ) (ج ٢ /ص ١٢٥ ). خرص النخلة والكرمة يخرصها فرصة: إذا حزر ما عليها من الرطب تمرة ومن العنب زبيبة فهو من الخرص: أي الظن لأن الحزر هو تقدير بالظن، ينظر في ذلك: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، (ج ٢ /ص ٢٢ ) مادة خرص.

[٢] ينظر: معالم السنن مع مختصر أبي داود، الخطابي، تحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقي بيروت، دار المعرفة ب ) (ج ١ /ص ٢١٢ )، وقد ذكر ابن حجر أن فائدة الخرص هو التوسعة على أرباب الثمار في التناول منها والبيع من زهوها وايتاء الأهل والجيران والفقراء... إلخ، وينظر في ذلك: فتح الباري، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله – دار الفكر .(٣/٣٤٤)

[٣] ينظر : سنن أبي داود، أبو داوود، مراجعة محمد محيي الدين (دار الفكر ب ت) (ج ٢ /ص ١١٠ ) كتابة الزكاة، باب متى يخرص التمر

[٤] ينظر: الأحكام السلطانية، للماوردي، ( ٢٠٢ ) .



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

العامة فإنه –ﷺ – ، أمر بجريب (*) من الطعام فطحن ثم خبز ثم ثرد ثم دعاء ثلاثين فأكلوا منه غداءهم ثم فعل في العشاء مثل ذلك فقال:

يكفي الرجل جريبان في كل شهر وجعل هذا عاما في العطاء لجميع المسلمين [١].

وأن عملية تقدير عناصر الموازنة العامة تتأثر بالدور والنشاط الذي تمارسه الدول الإسلامية، والذي يتحدد على ضوء الأولويات التي وضعتها الشريعة الإسلامية لإشباع الحاجات والمصالح العامة، فمثلا عند تقدير النفقات العامة لا يجوز تقديم النفقات العامة لإشباع حاجات تحسينية أو حاجية قبل الضرورية [٢].

**ثانيا السنوية:**

السنة هي الفترة الزمنية الغالبة في إعداد الموازنة العامة، حيث يتم تقدير عناصر الإيرادات والنفقات العامة لمدة سنة واحدة؛ لأن الموازنة العامة كما سبق ذكره ترتبط بفترة زمنية محددة، والموازنة في الاقتصاد الإسلامي لا تختلف عن غيرها في هذه الخاصية؛ لأنها أيضا تمثل تقديريات الإيرادات والنفقات العامة فهي بذلك ترتبط بفترة محددة [٣].

واختيار السنة يرجع إلى دورة الإيرادات العامة في الدول الإسلامية غالبا ما تكون سنة؛ لأنها مدة الغلات وأخذ الثمرات، فالزكاة وكذلك الخراج والجزية والعشور تجبي بعد مضي الحول، وهي سنة قمرية واحدة [٤].

---

**الجريب: هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر، والجمع أمدى، وقال ابن بري: المدى مكيال لأهل الشام يقال له الجريب يسع خمسة وأربعين رطة وهو غير المد (بالميم المضمومة والياء المشددة) ينظر في ذلك: تفسير ابن كثير الطبعة العلمية ( ٧/٤٣ ) وكذلك تفسير القرطبي ( ٣/٣٤٩ ) ينظر: المرجع السابق، للماوردي (ص ٢٠٢ ).**

**[٢] ينظر: المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي (ص ٣٩ )**

**[٣] ينظر: الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، سعد بن حمدان ال لحياني، المعهد الإسلامي اللبحوث والتنمية – البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم ( ٤٣ ) (ص ٣٢ ).**

**[٤] ينظر: المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي، (ص ٣٩ ).**



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

وأما اختيار السنة في تقدير النفقات العامة فهو اقتداء برسول الله –ﷺ– الذي كان يدخر لأهله من القوت لمدة سنة، ولأن تقدير الحاجة للفقراء والمساكين هي ما يتم كفايتهم لمدة سنة في الغالب؛ لأن الأحوال تتغير وتتبدل مع انقضاء السنة، كما أن أسباب الدخل تتكرر مع تكرر السنة[١].

إذن من خلال ما سبق يتضح لنا مفهوم مبدأ السنوية في الموازنة العامة، وإنه يعني أن تكون فترة الموازنة العامة التي وتعتمد منه، ومن خلال ما تم عرضه سابقا يقودنا إلى: التساؤل الذي يطرح هنا، هل في الاقتصاد الإسلامي، ما يلزم الأخذ بهذا المبدأ أو تركه، أم أن الأمر متروك للدول الإسلامية، تأخذ بما يناسب ظروفها وأوضاعها من الالتزام، بهذا المبدأ أو تركه؟

وللجواب عن هذا التساؤل نقول: لقد ذكر بعض الكتاب أن النظام الإسلامي يقر هذا المبدأ مع إمكان التجاوز عنه عند اقتضاء الظروف لذلك التجاوز ، ويستند هؤلاء الذين ذهبوا إلى هذا أن معظم الإيرادات والمصروفات العامة في النظام الإسلامي سنوية [٢].

أما بالنسبة إلى جواز الخروج على هذا المبدأ فيستدلون على جواز ذلك من خلال قول جمهور الفقهاء بتعجيل إخراج الزكاة قبل وقتها[*] ، وجواز تأخيرها عند الحاجة [٣].

---

[١] ينظر: إحياء علوم الدين مع المغني عن حمل الأسفار، أبو حامد الغزالي، دار الفكر العربية بدون ط تاريخ، ج ١ /ص ٢٢ ).

[٢] ينظر: النفقات العامة في الإسلام، يوسف إبراهيم، (ص ٣٢٦– ٣٢٥) .

( * ) : وهنا مسألة (بخصوص الزكاة) وهي هل يحق تقديمها في الموعد أي أدائها قبل موعدها وقبل أن يحول عليها الحول؟ فهناك من يرى بجواز ذلك فجمهور الفقهاء يرون جواز أداء الزكاة قبل عام أو عامين وقبل انتهاء الحول، ودليلهم في ذلك ما رواه على بن أبي طالب رضى الله عنه – أن العباس سال رسول الله –ﷺ، في تعجيل زكاته قبل أن يحول الحول عليه وذلك مسارعته إلى الخير، فإذن له في ذلك. أما بخصوص تأخير أداة الزكاة فهو غير جائز إلا إذا كان هذا التأخير بعذر وسبب معتبر، كأن يوفرها القريب أو فقير غائب أو في بلد غير بلده كان أشد حاجة من غيره وكذلك في حالة اتخاذ قرار من ولي الأمر بتأخيرها السبب فيه مصلحة عامة للمسلمين، كما صح في ذلك عن عمر بن الخطاب ﷺ–، أنه أخر زكاة المواشي في عام الرمادة إلى عام آخر،



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

وكذلك جواز الاقتراض على حساب بيت المال ليتم السداد في السنوات المقبلة[١]، فضلا عن ذلك فإن بعض الخلفاء الراشدين – ﷺ–، قاموا بتوزيع العطاء في السنة الواحدة أكثر من مرة[٢].

ومن خلال العرض السابق يفهم منه أن الأصل المقرر هو مبدأ السنوية ومع ذلك فقد تدعوا الظروف التي تمر بها الدول الإسلامية إلى الخروج عن مبدأ السنوية،

في إعداد الميزانية العامة للدولة، وأن الخروج عليه إنما هو عند الحاجة [٣].

**ثالثا الأهداف**

تهدف الدول الإسلامية أساسا إلى إقامة شرع الله، وتطبيق أحكامه في جميع نواحي الحياة الإنسانية لأن في إقامة شرع الله تحقيق سعادة الإنسان في الحياة الدنيا والآخرة، ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف منها على سبيل المثال وليس الحصر هو تحقيق التكامل الاجتماعي بين المسلمين والعمل على إيجاد التوازن الاقتصادي وكذلك إقامة وسائل التنمية والعمران في المجتمع [٤].

ومن الأهداف الأخرى للموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي مثل الرقابية والإدارية والتخطيطية، وهذه الأهداف تحقق مقاصد شرعية ولا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فالرقابة على الأموال العامة في تحصيلها

---

**ينظر في ذلك: محاسبة الزكاة فقها وتطبيقا، حسين حسن الخطيب، محاضرات في المحاسبة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ( ٢٠٠٥ ) ( ص٤٥–٤٦).**

**[١] ينظر: النفقات العامة في الإسلام، يوسف إبراهيم (ص ٣٢٥ ).**

**(٢) ينظر : كتاب الأموال، أبو عبيد، (ص ٣٤٤ ) فقرة ( ٦٧٣ ).**

**[٣] ينظر: الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، سعد بن حمدان اللحياني، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم (43 ) (ص ٧٨ )، وينظر أيضا: المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، د. سمير الشاعر، (ص ٢٠٠ ).**

**[٤] ينظر: المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي، (ص ٤٠–٤١ ).**



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

وإنفاقها، هدفه التأكد من عدم تعرضها للضياع والسرقة أو الإسراف والتبديد وهو مبدأ مطلوب في الإسلام، وذلك لأن حفظ الأموال مقصد من مقاصد الشريعة.

**أما الهدف الإداري**: فهو هدف مطلوب أيضا لما يحققه من حسن توزيع الأموال العامة وتخصيصها وفق الأولويات الشرعية؛ لأن تلك الأولويات لا تعرف إلا من خلال الأعمال المراد إنجازها لتقديم الأهم على المهم.

**أما الهدف التخطيطي**: فهو بما يتضمن من تخطيط بعيد المدى وتحديد للبدائل وتحليلها وبعد ذلك اختيار أفضل هذه البدائل، فهو أيضا هدف مطلوب نظراً لما يحققه من خلال ترشيد النفقات العامة، وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف، ولا شك في بأن حسن النظر في الأموال العامة مطلوب؛ لأن الإمام كالوكيل فيها، يتصرف فيها بما هو أصلح ويعود بالنفع للأمة الإسلامية، وعلى جميع الصعد [١].

وأما الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فهي أيضا تقع على عاتق الدول الإسلامية فهي ليست مجرد دولة حارسة بالمفهوم المعروف في الأدبيات الاقتصادية، بل هي دولة لها وظائف يمكن أن تتسع لتشمل تحقيق الأهداف الاقتصادية وكذلك الاجتماعية للمجتمع الإسلامي وفق الضوابط الشرعية وباستخدام أدوات اقتصادية مشروعة [٢].

فالموازنة هي وسيلة الدولة للقيام بوظائفها الاقتصادية وبواسطتها تحقق الدولة برامجها الاجتماعية بما يضمن تحقيق المصلحة العامة للرعية والمجتمع الإسلامي ككل، إذ لا يمكن تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع النافعة إلا إذا رصدت الأموال اللازمة لها، فالموازنة هي وسيلة الدولة لتنفيذ سياستها الاقتصادية عن طريق تنفيذ الخطط المعدة

---

[١] **ينظر: الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، سعد بن حمدان اللحياني، منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم ( ٤٣ ) (ص ٣٨-).**

**و كذلك ينظر: المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، د. سمير الشاعر، (ص ١٩٩- ١٩٧ ).**

[٢] **ينظر: المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، د. سمير الشاعر، (ص ١٩٧).**



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

لذلك ومن خلالها تستطيع الدولة إعادة توزيع الدخل وفق سياسة اجتماعية مخططة ووفق رؤية شاملة لتحقيق تلك الأهداف [١].

وعلى هذا الأساس تندرج أهمية وأولوية تحقيق هذه الأهداف في الاقتصاد الإسلامي وفق الترتيب الذي حددته الشريعة الإسلامية في إشباع الحاجات والمصالح العامة، وهو ما يسمى بسلم الأولويات، حيث يبدأ بالأهم فالمهم من الأهداف، أي بمعنى يبدأ بالأهداف التي يتحقق منها إشباع وتحقيق المصالح الضرورية أولا، ثم التي يتحقق منها المصالح الحاجية، ثم التحسينية [٢].

وبعد الانتهاء من بيان التعريف ببيت المال ونشأته والعلاقة بين الموازنة وبيت المال في الإسلام وكذلك الفرق بين الموازنة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي والتطرق إلى بيان عناصر الموازنة من خلال التعاريف السابقة لكل من الجانبين، أود أن أنبه على أن المقصد العام من التشريع الإسلامي هو تحقيق مصالح العباد في العاجل والأجل معا وذلك عن طريق جلب النفع لهم ودفع الفساد عنهم، وعلى هذا الأساس فإن قواعد الشريعة الإسلامية فيها من المرونة والاتساع حيث أنها صالحة لكل زمان ومكان وتتسع لتقبل كل الوسائل والتطبيقات بشرط أن لا تتعارض مع أصل من أصولها وهذا واضح ولا يحتاج إلى تأمل وتفكير بل هو أسهل ما يكون، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم – ، مات ودرعه مرهون عند يهودي بثلاثين صاع من الشعير، الذي أريد أن أصل إليه هو أن أبواب التعامل مفتوحة على مصراعيها مع الجميع بشرط واحد هو أن تكون على وفق الضوابط الشرعية، بمعنى أن لا تتعارض مع أصل من أصول الشريعة الإسلامية.

هذا من جانب، ومن جانب آخر تريد أن تلفت الأنظار إلى أن الحقيقة التي يجب تأكيدها بخصوص الشكل المعاصر للميزانية أو الموازنة العامة للدولة إنما هو وليد التقدم الكبير الذي حققه الفكر البشري وعلى الرغم من أن المسلمين عرفوا تنظيمات مالية مهمة فيما يتعلق بإدارة الأموال العامة، إلا أن الموازنة العامة بمفهومها الدقيق المحدد لم

---

[١] ينظر: عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، د. حسين راتب يوسف ريان، ( ص ٨٤ ).
[٢] ينظر: المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي (ص 41 ).


Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

تنشأ إلا في وقت متأخر نسبيا في كل من إنجلترا وفرنسا وذلك عندما أصبح للبرلمان حق الإقرار المسبق لكل من الإيرادات والنفقات العامة، وهو ما يعني أن الموازنة العامة بصورتها المعروفة لم تكن معروفة منذ الصدر الأول للإسلام، ولكن مع ذلك فإن المبادئ الأساسية والأصول الجوهرية للموازنة كانت موجودة في الفكر الإسلامي وإن هذا الفكر ينصح بشكل قريب إلى حد ما بهذه الموازنة فإن هناك من التنظيمات المالية التي عرفتها الدول الإسلامية ما يشكل تأصيلا لفكرة الموازنة العامة، فإذا كانت الموازنة لا تخرج في جوهرها عن أن تكون تنظيمة مالية يقابل بين الإيرادات والنفقات، فيحد العلاقة بينهما، ويوجهها معا لتحقيق السياسة المالية بغض النظر عن بقية الشكليات التي يشترطها الفكر المالي الحديث والتي تختلف من بلد لآخر فإذا كانت الموازنة العامة في جوهرها هي ما ذكرنا فإنها كانت معروفة ومطبقة في عهد النبي ﷺ- وفي عهد الخلفاء الراشدين من بعده [١].

ونستطيع أن ندلل على هذا القول من خلال ما سيأتي:

فنقول إن فكرة التقدير المسبق لبعض أوجه الإيرادات العامة والنفقات العامة، قد عرفت مبكرا في عهد الرسول ﷺ – ، حيث كان يقدر الإيرادات في خرص الثمار، ولم يكن للدولة الإسلامية نظام محدد ومبوب ولم تتحدد المعالم الأولى لهذا النظام إلا بعد هجرة الرسول ﷺ – ، إلى المدينة وقيام الدولة الإسلامية [٢].

فقد كان – ﷺ – ، يسجل كل ما يرد من إيرادات الصدقات وأخماس الغنائم، وكذلك تقدير لبعض الإيرادات مثل الزكاة والفيء، وعلى هذا يمكن القول إن الكثير من الدراسات تشير إلى ظهور الموازنة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم – ، ولعل أهم ما يدل على ذلك:

---

[١] ينظر : أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دراسة مقارنة، د. محمد حلمي الطوابي، جامعة الأزهر، دار الفكر الجامعي، ( ٢٠٠٨ ) ( ص ٢ ٢–٢٥).

[٢] . ينظر : الميزانية العامة في الدولة الإسلامية ( مبادئها وسلطات الرقابة عليها ) بحث مقدم في ندوة مالية الدولة في صدر الإسلام، مركز الدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، ( ١٩٨٧ م) (ص٢) .



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

١- أنه كان يقدر الإيرادات وذلك بطريقة خرص الثمار، ومنها خرص ثمار خيبر التي دفعها -ﷺ- ، لليهود مساقاة بالنصف.

٢- أنه كان يكتب كل ما يرد إليه من إيرادات، وكان ﷺ- ، أكثر الناس تنظيما في كل شؤونه وأموره، فقد كان ﷺ- ، يكتب كل ما يرد إليه من إيرادات ويجري تقديرا لها قبل وردوها كما هو الحال في تقدير الموازنة الحديثة.

٣- كان يضع سجلات يدون فيها النفقات المقدرة متمثلة في قائمة بمستحقيها تحمل أسماءهم، وكان يحتفظ بسجلات لكثير من أنواع النفقات التي يمكن تقديرها [١] .

٤- كان يترك احتياطي يواجه به ما يطرأ من النفقات، وكان ﷺ يقسم النفقات القسمين :

أ- النفقات الراتبة ( العادية) : ويشمل النفقات التي تتكرر كل عام مثل نفقات الرئيس الأعلى، وأعطيات الصحابة، ونفقات الضمان الاجتماعي.

ب- النفقات الحادثة ( غير العادية) : وتشمل ما كان يعرف بنوائب الرسول - ﷺ- أي ما ينوب المسلمين دون أن يكون متكرراً كل عام بل يوجد في عام ويختفي في آخر، مثل النوازل التي قد تنزل بالمسلمين [٢].

كما إن تدوين الدواوين في عهد الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-. الضبط الصرف وتدوينه وتنظيمه يتضمن تقديراً للنفقات العامة، كما كان للدولة الإسلامية فيما بعد تنظيما ماليا متقدما في تقدير الجزية والزكاة كما جاء ذلك عند النويري في نهاية الأرب والخوارزمي في مفاتيح العلوم، وكما مر معنا سابقا فقد كان النبي ﷺ- يكتب كل ما يرد إليه من إيرادات، وكان يجري تقديرا لها قبل ورودها معناه التقدير بالظن، فقد كان حذيفة بن اليمان رضي الله عنه

---

[١] **ينظر: هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، د. خليفي عيسى ( 1432 هـ – ٢٠١١ م) الطبعة الأولى، دار النفائس (ص ٩١ ).**

[٢] **ينظر: الخراج، لأبي يوسف (ص 26 ) وكذلك ينظر: أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي، د. مُحَمَّد حلمي الطوابي ( ص ٢٤) وينظر أيضا: الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، سعد بن حمدان اللحياني، (ص ٢٩ ).**



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

يتولى خرص الثمار، وكان الزبير بن العوام وجهم بن الصلت يكتبان أموال الصدقات، وكان عبد الله بن كعب الأنصاري على خمس الغنائم [١].

وعلى هذا الأساس نقول إذا كانت الموازنة كما سبق ذكره تنظيما يقابل بين الإيرادات والنفقات فيحدد العلاقة بينهما ويواجههما معا لتحقيق السياسة المالية، فإن الموازنة تكون قد وجدت واقعا عمليا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم- بصرف النظر عن الشكليات التي عرفت حديثة [٢].

**١ ينظر: النفقات العامة في الإسلام، يوسف براهيم، دار الثقافة، قطر (٨ ١٩٨) (ص 267) .**

**[٢] ينظر : أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي، د. حلمي الطوابي )ص ٢٠(، وكذلك ينظر: الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سعد بن حمدان اللحياني، بحث رقم ( ٣ ) (ص ٤٩ ).**



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

## اهم النتائج والتوصيات من البحث

١- الضريبة إنما هي فريضة مالية نقدية تقوم الدولة باستقطاعها من أموال المواطنين جبرا دون أن يعود عليهم نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

٢- إن الضريبة في اصطلاح الفقهاء هي حق في المال المسلم غير الزكاة وهي غير محددة ويترك تحديدها لولي الأمر .

٣- هناك عدة اهداف للسياسة الضريبية عند فرضها يأتي في مقدمتها الهدف التمويلي .

٤- إن الضرائب يمكنها أن تستحوذ على نسب كبيرة جداً من موضوع الاستحلاف الفردي . أي بحسب الظروف الطارئة والموجبة لهذه الضرائب

٥- تعد الموازنة العامة للدولة المرآة التي تعكس الدور والنشاط الذي تمارسه الدولة.


Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

## المصادر والمراجع


- القران الكريم

١. الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، الماوردي أبو حسن علي ابن مُحَمَّد بن حبيب البصري البغدادي ( ت ٤٥٠ هـ ) دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط ١ ( ١٣٩٨- ١٩٨٧ )

٢. بيت المال نشأته ، وتطوره ، خولة شاكر النجيلي ، ماجستير في التاريخ ، مطبعة وزارة الأوقاف ، بغداد ١٣٩٦ ( هـ - ١٩٧٩ م )

٣. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ، المعروف بمقدمة ابن خلدون ابن خلدون عبد الرحمن ، دار احياء التراث العربي ، بيروت لبنان ط ٤

٤. تاريخ الخلفاء ، للأمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، المتوفى ( ١٩١١ ) تحقيق مُحَمَّد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة المتقي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ( ١٣٨٣ هـ .١٩٦٤ م )

٥. تاريخ الأمم والملوك ، للطبري أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير ، دار الفكر بيروت ( ١٣٩٩ هـ -٩٧٩ م )

٦. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبد البر النمري القرطبي ( ت ٤٦٣ هـ ) الطبعة الأولى ( ١٣٢٨ )

٧. مسند الإمام أحمد ، رقم الحديث ( ٢٣١٨٣ ) ( ج / ٣٨ ص ٢٤٢ وأيضا ، مصنف عبدالرزاق باب كم الكنز ولمن الزكاة ، رقم الحديث ( ٧١٥٥ ( ج ٤ ص ١٠٩ )

٨. الأشباه والنظائر للسويطي ( ص ٨٥ ) والنظائر ، لابن نجيم ( ص ٨٩ ) وشرح القواعد الفقهية الزرقاء ( ص ١٣٥ )




Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

٩. غياث الأمم في التياث الظلم ، الامام الجويني ، ( ص١٧٣-١٧٥ )

١٠. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الكاساني علاء الدين أبو بكر بن مسعود ( ت ٥٥٨٧ ) دار الكتب العلمية ، لبنان ، ج ٢ اص٦٨-٦٩ )

١١.عجز الموازنة وعلاجه في القمة الإسلامي ، حسين راتب يوسف ربان ، الطبعة الأولى ( ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ ) دار الثقات ، الأردن ، ( ص ٢٤ )

١٢. مراقبة الموازنة العامة للدولة في ضوء الإسلام الساهي ، شوقي عبدة ، مطبعة إحسان القاهرة طر ؛ ١-٣ ١٩٨٣ م ٩ ( ص ١٢٠.٢١٩ )

١٣. علم المالية العامة د . مُحَمَّد فرهود ، معهد فرهود ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، ( ص ٤٩)

١٤.المالية العامة والتشريعات الضريبية ، د . سالم مُحَمَّد الشوابكة ( ص ٢٣٧ )

١٥. المالية العامة د . حسن عواضة ( ص ٣٠ )

١٦. المدخل إلى المالية العامة الاسلامية ، د . وليد خالد الشايجي ، ( ص ٣٢ ) -

١٧. لسان العرب ، لابن منظور ( ج ١٢ ص ٢٦٩ - ٢٥٩ ) الصحاح للجوهري ( ج ١ / ص٣٠٩-٣١٠ ) وكذلك الأحكام السلطانية ، الماوردي ( ص ١٨٩-١٨٧ ) والأموال ، لأبي عبيد ( ص ٩٣ ) فقرة ( ١٨٣ )

١٨. منخب من صحاح الجواهري ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الغرابي : ( ت : ٣٩٣ هـ )



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

١٩. المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ( ابو مصطفي و أحمد الزيات ، حامد عبد القادر مُحَمَّد النجار ، دار الدعوة ، ( ٢٠٠٤ ) ( ١/٥٣٧ ) باب الضاد في الاضراب

٢٠. المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، عادل العلي ، ( ج١ مص ١٣٣ )

٢١. الموازنة العامة للدولة ، أطب و الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ، ( ١٩٧٧ م ) ( ص ٢٢-٢٠ )

٢٢. إدارة المالية العامة ، علي العري المعطي عساف ، ( ص ١٢٩ )

٢٣. التخطيط الاستراتيجي واعداد موازنة يوسف عليه السلام – خلف عبدالله الوردات ، عمان الأردن الإعجاز العلمي ، سورة يوسف بحث منشور على شبكة الانترنت : Dr. Khalaf @ live.com

٢٤. الأموال لأبي عبيد ( ص ٣٧٤ ) والمجموع للنووي ( ج ٥ ص ٢٣١ ) ونيل الأوطار ( ج ٤ ص ١٥٩ )

٢٥. أساليب إعداد الموازنة العامة للدولة بين الفكر الإسلامي والفكر المعاصر ود . فكري العشماوي ، بحث مقدم لمركز الدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك الأردن ، ندوة مالية الدولة في صدر الإسلام ( ٨-٥ ابريل ١٩٨٧ )

٢٦. : التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية ، محمود لاشين دار الكتاب اللبناني ، بيروت ط ١

٢٧. صحيح مسلم ، مسلم ، كتاب الفضائل ، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره – ﷺ – ، من معايش الدنيا على سبيل الراي ، رقم الحديث ( ٢٣٩٣ ) ، ( ج ٤ / ص ١٨٢٦ ) -



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993 / ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2020-2021)

٢٨. معالم السنن مع مختصر ابي داود ، الخطابي ، تحقيق أحمد شاكر ومُحَمَّد الفقي ( بيروت ، دار المعرفة ب ) ( ج ٢ ص ٢١٢ ) ، وقد ذكر ابن حجر أن قائدة الخرص هو التوسعة على أرباب الثمار في التناول منها و البيع من زهوها و ايثاء الأهل والجيران والفقراء .. الخ ، وينظر في ذلك : فتح الباري ، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز الله – دار الفكر (٣ \ ٣٤٤ ) .

٢٩. ينظر : معالم سنن أبي مختصر أبي داود ، الخطابي تحقيق أحمد شاكر ومُحَمَّد الفقي ( بيروت ودار المعرفة ب ) ( ج ٢ ٢١ ) ، وقد نكر ابن حجر أن فائدة الخرص هو التوسعة على ارباب الثمار في التناول منها و البيع من زهوها و ايثاء الأهل والجيران والفقراء الخ ، وينظر في ذلك فتح الباري ، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز رحم الفكر ( ٣/٣٤٤ ) .

٣٠. الموازنة العامة ، مُحَمَّد خير العكام ، بحث منشور على شبكة الانترنيت – http : // ARAB ENCY COM



Doi:10.37940/RJIS 2021.1.21